ستراتيجية للتعاون من أجل التنمية في العراق

يوليو/تموز ٢٠٠٩ – ديسمبر/كانون الثاني ٢٠١٤

REGERINGSKANSLIET

Government Offices of Sweden

-

Bilaga till regeringsbeslut
UF٢٠٠٩/٣٢٥٣٨/MENA

٢٠٠٩-٠٦-١١

ستراتيجية التعاون من أجل التنمية فى العراق

موجز

هذه الستراتيجية هي التي تحدد مسار التعاون التنموي السويدي مع العراق للفترة الممتدة مابين تموز ٢٠٠٩ وحتى ٣١ كانون الأول ٢٠١٤. وهي تقوم على أساس سياسة الحكومة الخاصة بالتعاون التنموي الدولي، والسياسة الخاصة بالتنمية العالمي، وإعلان باريس وكذلك مدونة الاتحاد الأوروبي لقواعد السلوك حول توزيع العمل والتكامل.

إن الهدف الأساسي للتعاون التنموي السويدي مع العراق هو خلق حالة من السلام الدائم في العراق، وتحسين الظروف المعيشية ودعم وتطوير الديمقراطية. سوف تقوم السويد أيضاً في العمل على تحسين فعالية المساعدات عن طريق تعزيز الملكية العراقية، وتحسين أعمال التنسيق، وكذلك تناغم الدعم تحت قيادة وإدارة عراقية طبقاً لمبادئ إعلان باريس.

سيتم تركيز التعاون على قطاعين، الأول الحكم الديمقراطي وحقوق الأنسان، وثانياً التجارة، والقطاع الصناعي والنظام المالي.

لأن الوضع الأمني مازال يشكل عقبة أمام أعمال إعادة البناء فأنه من الصعب التكهن بالتطوير المستقبلي لذا يجب أن يكون هناك دائماً تقييم مستمر للمخاطر والنزاعات التي يمكن أن تحدث. إن الإطار المالي للمساعدة السويدية لدعم أعمال إعمار العراق سيبلغ حدها ٨٠ مليون كرون خلال العام ٢٠١٠ ويُقترح أن تتم زيادتها بعد ذلك تدريجياً لتصل إلى ١٢٠ مليون كرون سنوياً، مع تحفظ في إمكانية أن يكون المبلغ أقل في حال طرأت تغيرات جذرية على الظروف.

القسم الأول أهداف التعاون وتوجهاته

١. الأهداف والأولويات

إن التعاون التنموي السويدي مع العراق يجب أن يكون متطابقاً مع أهداف السياسة السويدية للتطوير والأنماء العالمي، وأن يسهم في تطوير عالمي مستديم وعادل، وأن يكون كذلك متطابقاً مع أهداف التعاون التنموي السويدي ويسهم في خلق الظروف التي تساعد الفقراء في تحسين شروطهم المعيشية.

إن نقطة الأنطلاق في التعاون هي وفق منظور السياسة السويدية للأنماء العالمي؛ ومن منظور الفقراء في خصوص التطوير ومن منظور العدالة. إن التعاون التنموي في العراق سوف يركز على الفقر بمفهومه العريض مثل إنتهاكات الحقوق وماذا يعني غياب السلام والأمن. إن خارطة الطريق في هذا العمل هي في سلّم أولويات الحكومة في أعمال التعاون من أجل الأنماء والتي تشمل ثلاثة مواضيع؛ وهي الديموقراطية وحقوق الأنسان، والبيئة والمناخ وكذلك دعم قضايا المساواة ودور المرأة في التنمية. إن الحساسية تجاه الصراعات يجب أن تكون نقطة إنطلاق واضحة في كافة المعونات وأن يكون السعي وفق الظروف المتاحة من أجل العمل في كافة أنحاء العراق كي يصل الدعم الى كافة أطياف المجتمع. كذلك الأمر فيما يتعلق بالوقاية من الفساد ومحاربته وأن يكون جزء من جميع الاسهامات المقدمة. ينبغي أن تتسم توجهات التعاون بطابع تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥، و١٨٢٠ و١٦١٢.

إن الهدف العام للتعاون التنموي السويدي مع العراق هو السلام الدائم في العراق، وتحسين الظروف المعيشية وتطوير الديموقراطية.

يتماشى الهدف العام مع خط البلد لستراتيجية التنمية، الإستراتيجية الوطنية للتنمية National Development Strategy، ومع الشراكة الدولية مع العراق International Compact

with Iraq والتي تتضمن المصالحة السياسية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإحترام حقوق الإنسان، وبناء المؤسسات، والخدمات العامة والإدارة.

هدف العملية
- تنسيق مُحسّن ومتناغم للمساعدات في ظل ملكية عراقية معززة لأعمال البلد التنموية وأعمال التعاون الدولي للتنمية. سوف تسهم السويد بفعالية في تحقيق الهيكليات التنسيقية للمانحين بعد تصفية أعمال الصندوق الدولي لإعادة إعمار العراق International Recontruction Fund Facility for Iraq وكذلك من أجل زيادة المنح الأوروبية.

قضايا ستراتيجية للحوار
- حقوق الانسان مع التركيز على المساواة وحق المرأة في الأمان والمشاركة في إنماء البلد، وكذلك حقوق الأطفال وتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥، ١٨٢٠ و١٦١٢.

- قيادة ديمقراطية للمجتمع مع تسليط الضوء على محاربة الفساد، والانفتاح والشفافية، وكذلك دور المرأة في الحياة السياسية.

- أهمية محاربة الفساد باعتباره شرطاً لتطور اقتصادي وتجاري ايجابي.

- دور المجتمع المدني وتهيئة الظروف لعمل المنظمات المستقلة.

٢. التوجهات والمحتوى

٢,١ مناطق التعاون

على الرغم من أن العراق بلد غني إلا أنه يعاني من مصاعب جمّة في أن يضع بنفسه ثرواته الطبيعة في عملية إعادة بناء المجتمع، لذلك ينبغي أن يكون دعم القدرة شاملاً وفي طريقة العمل الأساسية ضمن جميع أشكال الدعم. إن إختيارات مجال التعاون يتركز على بناء الدولة وفقاً لمبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/مديرية التعاون التنموي OECD/DAC حول الدعم المقدم للدول الضعيفة والتي تنطلق من الحاجة الى زيادة الثقة بين المواطن والدولة وكذلك زيادة قدرة المجتمع على تقديم الخدمات وخلق الظروف اللازمة للعمل، وأيضاً تعزيز المؤسسات الديموقراطية وإحترام حقوق الإنسان.

إن التعاون التنموي السويدي مع العراق يتركز في قطاعين رئيسيين لدعم الأهداف الشاملة؛

أ) القيادة الديموقراطية للمجتمع وحقوق الإنسان

ب) النظام التجاري، والصناعي والمالي

إن تركيز المساهمات سوف يجري من أجل تأمين الفعالية، أما الدعم الحالي الذي لاينضوي تحت هذه الاسنراتيجية فسوف يتم إنهاء العمل به. في جميع أشكال الدعم سوف تكون حاجات العراق وأولوياته هي المنارة التي يهتدى بها وسوف يتم مطابقتها مع المزايا المقارنة السويدية. وسيجري وضع جدولاً بالنتائج ويتم إبلاغه الى وزارة الخارجية.

٢,١,١ القيادة الديموقراطية للمجتمع وحقوق الإنسان

من أجل جعل التركيز واضحاً، قُسمت الأجزاء الرئيسية الى قسمين فرعيين، بيد أن الربط بين قسمي الأجزاء الفرعية يمكن أن يتم عند التنفيذ. أما منظور الحقوق وبالذات تمتع المرأة بمزايا حقوق الإنسان فهي مسألة مركزية في هذا الشأن. ودليلنا في هذا العمل مقاطع من الكتاب الحكومي بعنوان التحرر من الظلم (skr. ٢٠٠٨/٠٩:١١).

ضمن هذا المجال سوف تقوم السويد بإجراء تحقيقات أخرى لمعرفة الظروف للإستفادة من الشركات السويدية، والسلطات المختصة ذات الشأن ومنظمات المجتمع المدني وكذلك عراقيّ الشتات ومن ضمنهم العراقيين الموجودين في السويد وذلك من أجل نقل الخبرات الى المستوى المحلي.

٢,١,١,١ حقوق الإنسان

أهداف الأقسام الجزئية

تدعيم القدرة لدى الجهات العراقية الفاعلة من أجل تشجيع وإحترام حقوق الإنسان في العراق، مع تركيز خاص على تمتع المرأة والطفل بهذه الحقوق.

إن مسؤولية الدولة في ضمان احترام حقوق الإنسان هي نقطة الإنطلاق لجميع المساعدات. سيتم تحقيق الهدف من خلال قيام السويد بدعم مؤسسات الدولة والأطر التي تعمل من أجل تعميق حقوق الانسان. يمكن أن يُقدم الدعم الى الجهود العامة في هذا القطاع والتي تهدف الى تدعيم إحترام حقوق الانسان، كذلك لمؤسسات الدولة المتخصصة كوزارة حقوق الانسان والمفوضية الجديدة لحقوق الانسان. ونظراً لدور المجتمع المدني وتلك الصعوبات التي تواجه منظمات حقوق الانسان في أداء مهامها ضمن المجتمع، يمكن أن يُقدم الدعم أيضاً الى جهود الدولة التي تنظم شروط عمل منظمات المجتمع المدني.

بموازة هذا ستقوم السويد بدعم منظمات المجتمع المدني في العراق في تطوير قدراتها وفي عملها من أجل تدعيم حقوق الانسان. يمكن أن يشمل هذا العمل المساءلة وأعمال التأثير ولكن أيضاً الدعم الموجّه الى النساء والأطفال والشبيبة وكذلك المجاميع المتضررة ضمن المجتمع. ستأخذ السويد في هذا الصدد الاعتبارات التي أعربت عنها أطراف ناشطة مستقلة على الصعيد المحلي.

ستكون قضايا المرأة والأطفال والمجاميع المتضررة بشكل خاص في المجتمع هي المحور الأساسي للإستفادة من هذا الدعم، أما العمل لمكافحة العنف الموجّه ضد النساء فسيكون له أولوية خاصة. إذ سيتم في هذا الصدد تقديم الدعم للأنشطة الرامية الى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ بشأن النساء والسلام والأمن، والقرار رقم ١٨٢٠ حول مكافحة العنف الجنسي، وكذلك القرار رقم ١٦١٢ بشأن الأطفال في النزاعات المسلحة. وسيتم السعي من أجل التعاون مع الجهات المانحة الأخرى مثل المفوضية الأوروبية.

٢,١,١,٢ الحكم الديموقراطي

الأهداف الفرعية:

تعزيز بناء الدولة الديموقراطية على كافة مستويات المجتمع، مع التركيز بشكل خاص على المشاركة الشعبية في صنع القرار.

لتحقيق هذا الهدف ستقوم السويد بدعم الحكم الديموقراطي للمجتمع على مستويات المجتمع كافةً في العراق. يجب أن يؤدي الدعم الى تطوير القدرات المؤسساتية في مجال التنظيم والإدارة في القطاع العام مع توّخي عناية خاصة للمشاركة الشعبية في صنع القرار. ينبغي أن تشكل نشاطات الانتخابات جزءاً من هذا الدعم.

يجب أن تتركز الجهود على الادارات المحلية الديموقراطية بيد أنه من الممكن أن توجه أيضاً نحو الهيكليات المركزية والاقليمية، وعلى وجه الخصوص دعم تلك الهيكليات المركزية التي تعتبر من الشروط الأساسية للحكم الديموقراطي اللامركزي. ويجب أن يكون برنامج الأمم المتحدة للإنماء اللامركزي المحلي من إحدى نقاط الانطلاق. وينبغي النظر في الجهود الادارية التي تسهم في تحقيق الاستقرار الأمني والمصالحة.

ينبغي السعي من أجل التعاون مع الجهات المانحة الأخرى مثل المفوضية الأوروبية. ويجب دمج العمل لمنع الفساد الاداري ومحاربته في جميع أنواع المعونات كما ينبغي أن يتصف العمل بالانفتاح والشفافية. ويجب أن تؤكد المبادئ الأساسية بشكل خاص على مشاركة المرأة في الهيئات صانعة القرار، كما في عمليات إحلال السلام وإعادة البناء وكذلك العمليات الانتخابية.

٢,١,٢ التجارة والصناعة والنظام المالي

أهداف المجال:

زيادة الامكانيات المتاحة للفقراء العراقيين لإعالة أنفسهم

بما أن التجارة والصناعة والنظام المالي هي مجالات جديدة للتعاون مع العراق ينبغي التحقق من شروط الإسهامات المحددّة أولاً في بداية الفترة الستراتيجية. يجب أن تقدم الوكالة السويدية للتعاون التنموي العالمي الى وزارة الخارجية في مدة أقصاه ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ خطة مفصلة لكيفية العمل ضمن هذا القطاع في العراق خلال الفترة الستراتيجية. سيتم التشاور مع المنظمات والسلطات السويدية المختصة والجهات السويدية العاملة الأخرى، وكذلك مع الجهات الدولية المانحة والمنفذة والجهات العراقية الحكومية والخاصة.

ينبغي أن يقوم الدعم على أساس الأنشطة التي تشجع التنمية الأقتصادية بطرق مختلفة عن طريق إدخال تحسينات على مناخ الحياة الصناعية وتنمية القطاع الخاص وكذلك قدرة العراق على إجراء التبادل التجاري مع العالم.

يجب أن تُبذل جهوداً خاصة لتدعيم دور المرأة كلاعب إقتصادي وأن تشكل هذه الجهود جزءاً من الدعم ضمن هذا القطاع، كما ويجب أن تتسم جميع الاسهامات بطابع المساواة. وينبغي الأخذ بعين الاعتبار تقديم الدعم الى المنظمات والسلطات السويدية التي تعد للعب دور في هذا المجال على أن يكون هذا الدعم متطابقاً مع توجهات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/مديرية التعاون التنموي OECD/DAC.

تقديم الدعم لهذا القطاع ينبغي أن يتكامل مع البرنامج الاقليمي للوكالة السويدية للتعاون التنموي العالمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المتعلق بالتجارة والهادف الى تعزيز

إندماج اقتصادي من خلال سياسة تبادل تجاري ودعم ذي طبيعة تجارية وكذلك برنامج يشجع الاستثمارات على المستوى الاقليمي. ضمن هذا القطاع يجب على السويد الاستفادة من الكفاءات ذات العلاقة الموجودة لدى الاشخاص الموجودين في السويد من ذوي الأصول العراقية.

يجب أن ينطلق الدعم من خلال قطاعين فرعيين:

٢,١,٢,١ دعم لتعزيز القدرة المؤسساتية ضمن المجال التجاري

دعم العمل التشريعي والبنية التحتية ذات العلاقة ضمن مجال السياسة التجارية مثل سلطات الخبراء والتنظيم وهيكليات والموافقة المتبادلة للمنتجات، يجب أن تشكل جزءاً من هذا الدعم. يمكن إجراء صلات ذات علاقة بعمليات أخرى مثل التحضير للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية WTO ولإنجاز إتفاقيات الشراكة والتعاون المحتملة مع الاتحاد الأوروبي.

٢,١,٢,٢ الدعم لإنماء القطاع الخاص

سيكون للجهود الرامية الى تعزيز تنمية الأسواق ونمو القطاع الصناعي العراقي الخاص جزءاً من هذا الدعم. يمكن خلق علاقات بالتطوير الصناعي ذي الصلة بالبيئة والمناخ. إن وجود سوق مالي فعّال من الشروط الأساسية كي يمكن للعراقين الاسهام في النمو الاقتصادي للبلد، لذلك ينبغي التحقيق في إمكانية تقديم الدعم لتطوير الهيكلية والنظم للسوق المالي.

٢,٢ أشكال الدعم

يمتلك العراق موارد خاصة كبيرة لذلك فأن دعم الموازنة أمر غير وارد خلال الفترة الستراتيجية، إلا أن التمويل المشترك مع العراق عامل مهم ينبغي السعي من أجله خلال عملية التعاون والذي يمكن أن يؤدي الى زيادة الملكية العراقية. إن صندوق المانحين المشترك، الصندوق الدولي لإعادة إعمار العراق International Reconstruction Fund Facility for Iraq, IRFFI، سيتم تدريجياً إنهاء العمل به خلال الفترة الستراتيجية الأمر الذي سيؤثر على التنسيق بين المانحين. لذلك ستقوم الوكالة السويدية للتعاون التنموي في بحث إمكانية وجود أشكال برامج دعم أخرى ضمن هذين القطاعين. يجب إستعمال الأقنية المتعددة وأشكال التمويل المشترك طالما كان ذلك ممكناً. ينبغي أن تستكمل المساعدات بجهود من خلال منظمات المجتمع المدني السويدية والمنظمات العالمية التي تعمل على تدعيم المنظمات العراقية.

يمكن أن تقوم الوكالة السويدية للتعاون التنموي العالمي مكمّلاً للجهود الممولة ضمن إطار البلد، في تقديم ضمانات طويلة الأجل من أجل دعم إستعمال مصادر التمويل المحلية في العراق والتشجيع على الاستثمار. إن ضمانات القروض الطويلة الأجل هذه يمكن أن تكمّل الدعم التوظيفي لزيادة القدرة ضمن مجال البنى التحتية. وبالنظر الى الوضع في العراق يجب توخي اجراءات حذر معينة بخصوص الفساد.

يوجد في السويد عدد كبير من الأشخاص من ذوي الخلفية العراقية. ضمن هذه المجموعة هناك طائفة من الكفاءات التي يمكن أن تشكل مصدراً هاماً في دعم العراق. ينبغي وبأستمرار الأخذ بعين الاعتبار فرص الاستفادة من الكفاءات السويدية – العراقية في البرامج والمشاريع، منطلقين من سياسة الهجرة والتنمية التي يتوقع إعتمادها خلال ستراتيجية هذه الفترة.

إن إختيار أشكال المعونة والتعاون يجب أن يتسم بالمرونة وينبغي أن تكون هناك قدرة لزيادة المساعدة الانسانية عند الحاجة. والسلّة ككل يجب أن تشمل مواضيع معالجة المخاطر

والتخطيط لقنوات بديلة عند تدهور الوضع الأمني. يجب أن يكون لجميع البرامج خطة إنهاء. مع الأخذ بعين الاعتبار كل ستراتيجية ينبغي أن يكون هناك تعاون مشترك بين الدعم الإنساني والعمل التنموي وبحسب الظروف المتاحة وبطريقة يكمّل فيها هذين النوعين من المعونات بعضهما البعض. ويحكم الدعم الإنساني السويدي للعراق ستراتيجية المساعدات الانسانية الخاصة بالوكالة السويدية للتعاون التنموي العالمي SIDA للأعوام ٢٠٠٨ – ٢٠١٠ والتي تقوم على أساس سياسة الحكومة بشأن المساعدة الإنسانية (skr. ٢٠٠٤/٠٥:٥٢).

٢,٣ *قضايا الحوار*

من أجل تعزيز القيم الديمقراطية والإسهام في زيادة الالتزام السياسي في قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية، كما هو الأمر بخصوص التنمية الاقتصادية والعمالة ستقوم السويد بإجراء حوار مستمر مع السلطات العراقية على المستوى الوطني والاقليمي والمحلي، وكذلك مع المنظمات غير الحكومية. إن مرحلة البدء في برامج ومشاريع تقدم أمثلة عن فرص الحوار، وكذلك المشاركة في المتابعة والتقييم. كذلك الاجتماعات وغيرها من الأحداث المتصلة بالدستور العراقي الجديد المقترح أو المبادرة التشريعية توفر فرصاً للحوار. إن التجارب المستخلصة من الإسهامات السويدية المختلفة جوانب هامة من الحوار.

في الحوار بشأن حقوق الإنسان والمساواة يجب التأكيد بشكل خاص على وضع النساء والأطفال، وكذلك الأمر بخصوص وضع المجموعات الأخرى الأكثر تعرّضاً للمخاطر. إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية أمر ذو أهمية خاصة. ينبغي إعطاء الأولوية للحوار من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ و ١٨٢٠ بشأن المرأة والسلام والأمن والحماية من العنف، وكذلك قرار مجلس الأمن ١٦١٢ بشأن حق الطفل في الحماية أثناء النزاعات المسلحة.

يجب أن تكون قضية معالجة الفساد شرطاً أساسياً في الحوار حول مسألة الحكم الديمقراطي لتحسين التعاون والتأكيد على المساءلة الديمقراطية. وينبغي التأكيد على امتثال العراق لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد(UNCAC).

أيضا في الحوار بشأن التجارة والصناعة والنظم المالية يجب تسليط الضوء على موضوع الفساد وعلى أهمية منع الفساد ومكافحته، وخاصة في عمليات التفاوض للشراء، وتسليط الضوء على هذه القضية كشرط لإنماء اقتصادي إيجابي وزيادة التبادل التجاري.

في الحوار حول دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وشروط عملها يجب التأكيد على المساهمة الايجابية التي يمكن أن يقدمها المجتمع المدني الفعّال لعملية التطور الاجتماعي، وكذلك أهمية التشريعات والبنية التي تسمح لمشاركة وتنظيم مدنيين.

٢,٤ *الحجم*

إن الإطار المالي للمعونة السويدية لاعادة اعمار العراق ستبلغ في العام ٢٠١٠ حوالي ٨٠ مليون كرونة سويدية ويقترح زيادتها تدريجيا إلى ١٢٠ مليون كرون في السنة، مع تحفظ في أن يكون هذا المبلغ أقل في حال تغيّر الظروف بدرجة كبيرة.

تنخفض قيمة هذه المعونة في حال تولي العراق بشكل متزايد المسؤولية المالية لإعادة الاعمار، ويسري ذات الشئ إذا تدهور الوضع الأمني وحال دون تطبيقها. هذه الاعتبارات يجب أن تتم بالتشاور مع وزارة الخارجية.

خلال الفترة الستراتيجية يتم إجراء متابعة سنوية للبرنامج والمتطلبات الأساسية وتقدم إلى وزارة الخارجية. وبعد مرور ثلاث سنوات سيتم إجراء مراجعة للنتائج وتقييم للخبرات وتُقدم الى وزارة الخارجية، مع الاستعداد لتغييرات في توجهات وحجم ونطاق التعاون.

٢. التنفيذ

يتطلب التعاون التنموي في العراق جهدا كبيرا يتضمن تقييماً لحساسية النزاعات والمخاطر في جميع العمليات، مع الاستعداد للخيارات. بالإضافة إلى تحليل المخاطر المستمر، بما في ذلك ما يتعلق بالأمن والصراع، يجب على الوكالة السويدية للتعاون التنموي العالمي أن تقوم على نحو متواصل في تحليل مخاطر الفساد في المشاريع التي يجري تنفيذها وبذل الجهود للتقليل من هذه المخاطر. وينبغي لهذه الجهود، حيثما أمكن، أن تتم بالتنسيق مع الجهات المانحة الأخرى. ومن المهم جداً أن لاتسهم المساعدات في الإنقسام الوطني الحاصل، بل يجب أن تصل الى العراق كله وكافة فئات الشعب. وينبغي أن تكون هناك زيادة تصاعدية مرنة لها في المستقبل تسمح بتحقيق نتائج مرئية. لذلك فأن هذه الستراتيجية تسمح بتكييف التنفيذ وفقاً لتغيّرات التطور الحاصل على الأرض. يمكن أن يتم هذا من نقل التركيز بين مجالات التعاون المختلفة بالتشاور مع وزارة الخارجية. عند تحسن الوضع بشكل ملحوظ، وبروز مظاهر إعادة الإعمار بشكل سريع في العراق، ينبغي النظر في مايلي:

- من المرجح أن يكون العراق قادراً على أخذ حصة أكبر من المسؤولية المالية لإعادة الإعمار

- ينبغي على التعاون التنموي السويدي تحويل تركيزه تدريجياً وتكثيفه في مجالات حقوق الانسان، وكذلك على التجارة وتنمية القطاع الخاص

- ينبغي على السويد أن تكون قادرة على تفحص أشكال التعاون من أجل الانتقال إلى مجال إسهام أوسع، مع التركيز بصفة خاصة على التجارة والصناعة

أما اذا كان الأمر على العكس من ذلك وتدهور الوضع الامني، يجب أن تتسم المساعدة، بعد التشاور مع وزارة الخارجية، بما يلي:

- تتركز المساعدة بشكل كبير على القنوات المتعددة الأطراف المجربة مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي وبالتعاون مع المفوضية الأوروبية لتيسير التنسيق

- التأهب لزيادة المعونات الانسانية

- التأهب للقيام و بالتشاور مع وزارة الخارجية في إقتراح تغييرات في التوجهات، والحجم ونطاق التعاون

٢,١ التعاون مع مانحين آخرين بما في ذلك الجهات المتعددة الأطراف

وفقا لإعلان باريس يجب أن يتم تنفيذ أعمال التعاون السويدي في مجال التنمية بتعاون وثيق مع الجهات بقية المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف. إن الدعم من خلال الامم المتحدة، ولاسيما في مجال الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان والمساواة، يشكل جزءا هاماً من التعاون التنموي. وينبغي النظر أيضاً في موضوعة التعاون مع البنك الدولي. ويتعين كذلك التحقيق في إمكانية القيام بعمليات مشتركة مع جهات مانحة أخرى. حيث تشكل المفوضية الأوروبية شريكاً طبيعياً. المبادئ المتفق عليها بخصوص دعم بلدان +Nordic للمجتمع المدني في

الجنوب ينبغي أن تكون دليلاً لنا في عملنا، كذلك مدونة الاتحاد الأوروبي للسلوك الخاصة بالتكامل وتقسيم العمل.

٣,٢ *الموائمة والانسجام والتنسيق*

إن الهدف الأكبر للعملية الشاملة هو أن تعمل السويد على تحسين تنسيق ومواءمة المعونة تحت ملكية عراقية معززة للتعاون التنموي.

إن التنسيق غير كافٍ في الوقت الراهن بين الجهات المانحة في العراق. كما إن إنهاء العمل في صندوق المانحين IRFFI خلق مشاكل جديدة في أمور التنسيق. والملكية العراقية من وثائق العهد الدولي التي تحكم نظام قواعد البيانات الوطنية كانت مشتتة ، بيد أننا نشهد نمو بطئ لعملية تخطيط قيادية جديدة في العراق ينبغي مراقبتها عن كثب. ستقوم السويد إثناء الحوار في العمل من أجل تنسيق المساعدات مع سائر الجهات المعنية والجهات المانحة، وأخذ زمام المبادرة لبدء لمناقشة توزيع العمل. ستعمل السويد بالموازة مع ذلك من أجل أن يجري التنسيق تحت قيادة عراقية. ستسعى السويد أيضا الى العمل من أجل التنسيق بين الامم المتحدة والبنك الدولي في العراق. بالأضافة الى ذلك ستعمل السويد من خلال الاتحاد الأوروبي على العمل من أجل تحسين التنسيق مع الجهات المانحة الأخرى ضمن دائرة الاتحاد الأوروبي. ينبغي السعي من أجل متابعة وتقييم والعمليات المشتركة والتحليل المشترك سوية مع الجهات المانحة الأخرى.

٣. المتابعة

يجب أن تكون هناك مشاورات دورية بين وزارة الخارجية، والوكالة السويدية للتنمية الدولية والسفارة. ونظرا للصعوبات في متابعة العمليات في أجزاء العراق غير الآمنة يجب أن تأخذ الوكالة السويدية للتنمية الدولية على عاتقها أمور مراقبة الموارد المالية وغيرها من أمور المتابعة على نحو مستمر. ينبغي على السويد متابعة التعاون في مجال التنمية من خلال حضور فاعل في العراق. ونظرا لصعوبة الوضع الأمني هناك فإن هذا يشكل دافعاً آخراً للسويد من أجل التعاون مع الجهات المانحة الأخرى لتسهيل العمل من أجل التخطيط لنتائج واقعية، ينبغي على السويد وبالمشاركة مع الجهات المانحة الأخرى العمل بصورة دورية على تقييم منتظم للدعم. كما ينبغي تنسيق دعم اعادة اعمار العراق مع المشاريع المكمّلة والبرامج الوطنية التي تم تخصيصها لأغراض ومناطق أخرى، كما هو الحال مثلاً بخصوص الدعم الاقليمي المخصص للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

القسم ٢. الخلفيات

١. تحليل مختصر للبلد

بعد ست سنوات من الغزو الذي قادته الولايات المتحدة وإسقاط نظام صدام حسين يمّر العراق في مرحلة إعادة الإعمار والتطبيع. في ١٤ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩ أجريت أنتخابات محلية في محافظات البلاد البالغ عددها ١٨ ، وستجري الانتخابات البرلمانية في بداية العام ٢٠١٠. وتمت تسوية الوجود العسكري الاميركي في اتفاق ثنائي، وسيصار الى انهائه بحلول نهاية عام ٢٠١١. كما أن معظم دول التحالف غادرت العراق. وتحسن الوضع الامني في العراق خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، ولكن الوضع لا يزال غير مستقر، والتوتر ما يزال ينذر بالخطر وأيجاد دورة أعمال عنف جديدة، حيث تتعرض الأقليات الصغيرة على وجه الخصوص في العديد من الحالات الى مثل هذه الأعمال.

لقد انخفض العنف الطائفي بين السنة والشيعة، ولكن إحتمالات إندلاعه مرة أخرى لازالت قائمة إذا لم تُدار العملية السياسية بطريقة مسؤولة. وينطبق الشيء ذاته على التوتر القائم بين الطموحات الكردية الى زيادة وتوسيع نطاق الحكم الذاتي في اقليم كردستان العراق، من جهة، والعروبيين الذين يدعون إلى دولة مركزية قوية من جهة أخرى. مروراً بالقضايا التي هي محّط خلاف وتحتاج الى حل وتشمل مدينة كركوك وغيرها من المناطق المتنازع عليها، صيغة العراق في المستقبل، ومعالجة موارد البلاد من النفط والغاز، وإدماج أعضاء حزب البعث السابق في هياكل الدولة ومكافحة الإرهاب والميليشيات. هذا وتشكل هياكل العائلات والعشائر عناصر من الحالة المعقدة.

هناك اختلافات كبيرة بين أجزاء مختلفة من البلاد ففي أقليم كردستان في شمال العراق نرى أن الوضع الأمني أفضل بكثير مما عليه الحال في بقية مناطق العراق الأخرى. كما أن الحالة هادئة نسبياً في عدد من المحافظات الجنوبية، وكذلك في محافظة الانبار غربي البلاد. أما في بغداد، وكذلك محافظات ديالى ونينوى وصلاح الدين والتأميم (كركوك)، فأن الوضع لا يزال صعبا في معظم الأماكن. مع ذلك، فأن صورة الوضع متعددة الأبعاد ويمكن أن تتغيّر بسرعة على الصعيد الأمني والسياسي على حد سواء.

أفادت الانباء ان العراق يمتلك حوالي عشرة بالمائة من احتياطي النفط في العالم. ويتمتع السكان بتعليم جيد اذا ما قورن بالمستوى التعليمي في المنطقة. إلا أن الفقر الاقتصادي تصاعد في الثمانينات والتسعينات وبسرعة في العراق بسبب الحرب والعقوبات، وشهد زيادة في السنوات التي أعقبت الغزو. وتتباين الأرقام كثيرا بين مناطق البلاد المختلفة. إذ تجاوزت نسبة البطالة نحو الـ ١٨ بالمائة. كما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى في الشرق الأوسط فان نسبة السكان الشباب كبيرة وفي حالة نمو، حيث تقدر نسبة السكان في العراق تحت سن ١٥ عاما خلال عام ٢٠٠٨ بحوالي ٤٢ بالمائة.

وتشير المعلومات الى أن حوالي ٣,٧ مليون عراقي يعيشون في بلدان الشتات. كثير من اللاجئين والنازحين يعيشون في ظروف صعبة للغاية. كما خسر العراق درجة عالية من الكفاءة والمهارات نتيجة لارتفاع مدّ الهجرة، ويمكن ملاحظة ذلك في القطاعات الاجتماعية الحساسة مثل الصحة والتعليم. وحتى في الإدارات العامة الأخرى هناك إنخفاض واضح في القدرة نتيجة لترك الناس ذوي الخبرة والتعليم الجيد منازلهم وأماكن عملهم. هذا يبين بوضوح واحداً من جوانب العلاقة بين الهجرة والتنمية في العراق. هناك عملية عودة جارية، ولكنها حتى الآن متواضعة الحجم.

وضع حقوق الإنسان في العراق مثير للقلق البالغ والتحسن العام في الوضع الأمني الذي طرأ في الآونة الأخيرة لم يقترن بترسيخ سيادة القانون. إذ لازال هناك عمليات تعذيب وعقوبات إعدام، وقدرات المجتمع المدني على العمل والتأثير محدودة من الناحية الهيكلية وبسبب الحالة الأمنية الصعبة. وقد تدهور وضع المرأة القانوني والاجتماعي، بل وحتى نتيجة للتشريعات. ويمثل العنف ضد المرأة مشكلة في جميع أنحاء العراق. وهناك فوارق واضحة في الحصول على المياه النقية والكهرباء والصرف الصحي بين مناطق البلاد المختلفة ولكنها بشكل عام سيئة للغاية.

تشكل البطالة والمشاكل الاجتماعية، إلى جانب عدم الثقة نتيجة للفساد والنقص الحادّ في الخدمات الاجتماعية الأساسية، عائقاً أمام القضايا الأمنية. من ناحية أخرى، فإن انخفاض أسعار النفط في الوقت الراهن خفض الحيز اللازم في الميزانية للاستثمارات الضرورية في القطاع العام والاصلاح. يتوقع أن يكون هناك عجز في المالية العامة للسنة القادمة. هذا ويشغل القطاع العام غالبية اليد العاملة النشيطة في العراق. ولذلك فإن التنويع الاقتصادي

وتطوير القطاع الخاص يشكلان أهمية بالغة. يجب أيضاً زيادة القدرة على ترجمة عائدات النفط في الاستثمار والإصلاحات التي تعود بالفائدة على السكان.

إن العزلة الطويلة للاقتصاد العراقي أسفرت عن فجوات معرفية كبيرة عن الأطر التنظيمية والاتفاقات التي تحكم التجارة الدولية. كما أن القطاع الخاص ضعيف وفرصه ضعيفة جداً للعمل في السوق العالمية. والعراق ليس عضواً في منظمة التجارة العالمية WTO. وتجري حاليا مفاوضات بين العراق والاتحاد الأوروبي لإحداث اتفاقات للشراكة والتعاون، الأمر الذي سيؤدي الى إنفتاح أكبر وزيادة التبادل التجاري بين الاتحاد الاوروبي والعراق. إن الأزمة المالية العالمية والاستقرار الأمني أدى إلى اهتمام متزايد من الشركات الدولية لإنشاء ركائز خاصة بها في السوق العراقية.

يعتمد العراق في الوقت الحاضر بصورة كلية على ايرادات النفط والغاز، ولكن نظراً للأثر البيئي للنفط على الصعيدين العالمي والوطني، هناك حاجة متزايدة لتطوير مصادر بديلة للطاقة. إن تغييرات المناخ تضرب بشكل قاس الفقراء في العراق الذين يعانون بالفعل من نقص مثلا في المياه النقية والأراضي الصالحة للزراعة نتيجة للتلوث بعد تلك الحروب الكثيرة، وإنتاج النفط، وعدم وجود تدابير بيئية.

٢.خلاصة تقييم النتائج

بلغ مجموع المساعدات السويدية الى العراق منذ عام ٢٠٠٣ أقل قليلا من ٥٦٠ مليون دولار. ذهب مايقارب النصف منها إلى المساعدة الإنسانية. تم إجراء تقيميين لخبرات ونتائج أعمال التعاون التنموي، أحدهما للفترة مابين الأعوام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦ وآخر للفترة من ١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٧-٣١ أغسطس ٢٠٠٨. ويظهر التقييمان أداءاً محدوداً بالقياس إلى الأهداف. حيث يبرز التقييم الأخير أن السويد قد حددت أهداف ذات سقف مرتفع جدا وغير واقعية مع مؤشرات غير واضحة. كما أن عدم وجود معالم محددة لأهداف فرعية جعلت من التخطيط دون تركيز. بيد أن التركيز السويدي على دعم البنية التحتية وحقوق الإنسان والديمقراطية كانت صحيحة. لهذا فأن الأهداف في هذه الستراتيجية أكثر تحديداً كما تمّ تقليص عدد القطاعات. وسيكون هناك سعيٌ أكبر لتحقيق درجة أعلى من الاتساق مع المزايا النسبية السويدية.

لقد اثر الوضع الامني على شروط التعاون من أجل التنمية بشكل سلبي. فعدم وجود تمثيل رسمي دائم للسويد في العراق لمتابعة التطور أعاق أيضاً تنفيذ الستراتيجية. إذ يسلط التقييم الأخير للنتائج والخبرة بشكل خاص على صعوبة إجراء تقييمات دقيقة للاحتياجات والمتابعة داخل العراق في ظل الظروف الراهنة للأمن وبدون وجود سويدي دائم. هذه التحديدات قد أثرّت أيضا على المنظمات المتعددة الأطراف، الأمر الذي أنعكس على الدعم السويدي.

إن أثر المحاولات التي بذلت خلال الفترة الستراتيجية لإشراك المنظمات السويدية – العراقية الموجودة في السويد لدعم المجتمع المدني العراقي كان محدوداً، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن العديد من المنظمات تفتقر إلى القدرة على التواصل مع للعراق لنشر تلك المساعدات. لذلك ينبغي التماس طرق جديدة للاستفادة من الكفاءات السويدية – العراقية.

ويتضح من نتائج تقييم النتائج والخبرات ضرورة الوصول إلى المنظمات العاملة في العراق من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان. هذه المنظمات ضعيفة وتحتاج إلى المساعدة.

لقد أظهر الدعم من خلال المنظمات السويدية دياكونيا وقنديل نتائج جيدة. إن وجودها الدائم والطويل في العراق يعني أنها تحظى بثقة محلية وعلى درجة جيدة من القدرة على التنفيذ.

وثمة استنتاج آخر في تقييم الأداء الذي تمّ مؤخراً هو أن الستراتيجية القادمة يجب أن تزن بدقة طموحات السياسة التنموية مقابل أهداف واقعية يمكن تحقيقها. ينبغي على السويد أن تكون لاعباً أكثر نشاطاً على الارض في العراق وتطوير التعاون مع الجهات المانحة الأخرى. ينبغي تركيز الجهود ستراتيجيا في كل قطاع.

ينبغي على السويد أن تعمل أكثر مع قضايا التنمية المحلية. إن العراق في حاجة ماسة الى دعم القدرات في جميع القطاعات، وهناك فرص جيدة وخبرات لربط برامج البنية التحتية للتنمية الحضرية أو التغذية الكهربائية الى الحكم الديمقراطي. كما إن هناك حاجة خاصة لاستمرار الدعم السويدي للمنظمات العراقية غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان. وينبغي أيضاً مراجعة فرص إمكانية التبادل في القطاع الخاص، ويمكن هنا للجالية العراقية في السويد أن تلعب دوراً. ينبغي أيضاً لاحقاً تخطيط الدعم بتعاون وثيق مع المساعدات الانسانية كي تكمل الآليتين بعضهما بعضاً.

٣.تحليل موجز للجهات المانحة الأخرى ودورها في البلد بما فيها الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف والمفوضية الأوروبية

من الصعب الحصول على صورة واضحة وشاملة لمختلف الجهات المانحة، حيث يسود نقص كبير في التنسيق والتعاون المشترك. تحتل الولايات المتحدة الأمريكية بعد الغزو مكانة خاصة وهي أكبر الجهات المانحة للعراق. وتقول المعلومات ان هناك نحو ١٩ ٠٠٠ مشروعاً للولايات المتحدة حتى الآن بقيمة ١٥,٧ مليار دولار امريكى. وعلى غرار البلدان الأخرى في التحالف ، فان الولايات المتحدة قد نفذت عدة مشاريع لفرق أعادة الإعمار الإقليمية Provinicial Reconstruction Teams, PRT. وغالباً ما كان تركيز هذه الجهود على تعزيز الحيازة المحلية على الخدمات الاجتماعية وإعادة تأهيل البنية التحتية. بيد أن الملكية العراقية في فرق اعادة الاعمار الإقليمية كانت في كثير من الأحيان غير كافية.

لقد إزداد وجود الامم المتحدة وشهدت السنوات الأخيرة حضور عدد متزايد من وكالات الأمم المتحدة الممثلة الآن في بغداد، كما أفتتحت لها مكاتب إقليمية صغيرة في أنحاء أخرى من البلاد. بيد أن جزءاً كبيراً من موظفي الامم المتحدة بشكل عام موجودين في عمان، مع ذلك فإن حرية حركة موظفي الأمم المتحدة مقيدة بشدة، مما يعقد العمل. هذا ويتضح أن هناك قصور في التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف.

لتسهيل التنسيق بين الجهات المانحة أنشئ في العام ٢٠٠٤ صندوق الدول (الصندوق الدولي لإعادة إعمار العراق (IRFFI) ، الذي يديره البنك الدولي والامم المتحدة. لقد تعرض الصندوق لانتقادات بسبب البطء في التنفيذ وعدم الفعالية، وسوف يلغى في العام ٢٠١٠. لقد كان الصندوق بالنسبة للسويد والعديد من الدول المانحة الأخرى إمكانية للمساهمة في اعادة اعمار العراق على الرغم من الوجود المحدود. وليس واضحا حتى الآن ماذا سيأتي بدلاً عنه ولكن الجهات المانحة تتفق على أهمية وقيمة نوع من الآلية التي تحل محله. في نفس الوقت هناك على ما يبدو تطور يأخذ مكانه لتعزيز الملكية العراقية في التنمية، الأمر الذي يعوّل عليه في أن يؤدي في المستقبل المنظور إلى التنسيق بين المانحين بقيادة.

تعتبر السويد دولة مانحة صغيرة نسبيا بين الجهات المانحة للعراق بيد أنها واحدة من البلدان القليلة التي لديها على المدى الطويل الالتزامات للمساعدات في هذا البلد. من بين أكبر الجهات المانحة يمكن ملاحظة اليابان، والمفوضية الأوروبية والمملكة المتحدة. ومع التصاعد التدريجي لإستقرار الوضع الأمني وزيادة العائدات العراقية يمكن أن نشهد بداية تدريجية لتقليص حجم المساعدات التنموية من الجهات المانحة أو الحد منها. إن العمل بحجم محدود ولكن ضمن الجهود المبذولة لتنمية القدرات الستراتيجية هو ما يبحث عنه معظم

المانحين الأوروبيين. ساهمت المفوضية الأوروبية ومنذ العام ٢٠٠٣ في أكثر من ٩٠٠ مليون دولار الى العراق ولكن حتى الآن تم توجيه هذا الدعم بشكل رئيسي من خلال IRFFI. وعندما تم إلغاء الصندوق تعمل المفوضية الأوروبية الآن على البحث عن قنوات جديدة للتعاون التنموي الثنائي مع العراق. فضلا عن تقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين والعائدين، تعمل المفوضية على دعم قدرة الوزارات، ورفع مستوى حالة مستشفيات الطوارئ وكذلك الدعم في مجال المياه والصرف الصحي. وقد أبدت المفوضية الأوروبية رغبتها في توثيق التعاون مع السويد، الأمر الذي ينبغي النظر فيه، وليس أقلها من منظور النتائج الفعالة التي يمكن أن يحققها هذا التعاون.

من المهم في الوضع الراهن أن تدرس السويد ادائها، والنتائج والرؤية بالمقاربة مع التنسيق وفق جدول أعمال باريس، في محاولة للمساهمة في تحسين التنسيق بين المانحين والكفاءة. من هذا المنظور ستتعاون السويد مع الجهات المانحة الأخرى. كما ينبغي على السويد العمل على خلق التزام أوروبي بخصوص التنسيق.

٤.تحليل مختصر لدور السويد في البلد

السويد لاعبٌ صغير جدا في العراق في حجم مساعدات اعادة الاعمار ولكن لها تاريخ طويل في العمل الإنساني في هذا البلد. ففي العام ٢٠٠٨ كانت السويد رابع أكبر مانح للمساعدات الانسانية في العراق. كما تتمتع السويد بعلاقات وثيقة مع العراق، مع هذا العدد الكبير من الناس المقيمين في السويد الذين لهم جذور عراقية وكذلك العديد من السويدين - العراقيين العاملين في العراق. وللسويد تاريخيا علاقات تجارية وثيقة مع العراق، مما يحسّن آفاق التعاون في المستقبل.

٤,١ استنتاجات للقرارات السياسية والعمليات التي لها صلة بالتعاون السويدي وكذلك الاتحاد الأوروبي

ليس لدى السويد اتفاق للتعاون من أجل التنمية والتعاون مع العراق، ولكن في صيف عام ٢٠٠٩ أعيد فتح السفارة السويدية في بغداد. وهذا يعني فرصاً جديدة للمساعدة التنموية، فضلاً عن العلاقات السياسية والاقتصادية. ينبغي أن تكون السفارة قادرة على أن تعمل كمنبر وملتقى في مجال التعاون التنموي السويدي. ستكون الوكالة السويدية للتعاون التنموي الدولي موجودة في السفارة، مما يسهل الحوار مع النظراء العراقيين في تقييم الاحتياجات، والتنسيق بين الجهات المانحة، والمتابعة والتقييم.

سوف يستمر بقاء مفوضية الاتحاد الأوروبي ضمن دائرة الجهات المانحة في العراق، ويتوقع أن توسع وجودها في بغداد. في عام ٢٠٠٩ ستعتمد المفوضية ما يسمى مذكرة معلومات لتوجيه المعونة إلى العراق. وستمتد على مدى سنتين، وبعد ذلك تعتزم المفوضية نشر ستراتيجية قُطرية لثلاث سنوات (٢٠١١ إلى ٢٠١٣).

٤,٢ الإجماع من أجل الإنماء

العلاقات مع العراق واسعة وتشمل بالإضافة إلى العلاقات الدبلوماسية والمساعدات أيضاً المزيد والمزيد من الاتصالات والتبادل التجاري والتعاون في مجالات مثل البحوث والتعليم. إن العدد الكبير من السويديين – العراقيين هم بمثابة جسر بين البلدين في العديد من السياقات، وهم مصدر في هذه العلاقات.

لقد انخفض عدد طالبي اللجوء العراقيين في السويد بشكل كبير منذ العام ٢٠٠٧ حيث تقدم ١٨ ٦٠٠ عراقياً طالبين اللجوء في السويد. وهذا العدد يشكل نصف أجمالي طلبات اللجوء في السويد لتلك السنة، وهو نصف عدد مجموع العراقيين الذين طلبوا اللجوء في الاتحاد الأوروبي. في العام ٢٠٠٨، تقدم ٦١٠٠ عراقي بطلبات اللجوء في السويد، وهذا يشكل إنخفاضاً بما يعادل ٦٧ في المئة. إن قضايا الهجرة لازالت ملحة في العلاقة بين البلدين، لأسباب ليس أقلها تزايد عدد الأشخاص الذين تمّ رفض طلب لجوئهم في السويد والذين يجب عليهم العودة إلى العراق. يوجد منذ العام ٢٠٠٨ اتفاق ثنائي مع العراق من شأنه تسهيل العودة. وتقدم مصلحة شؤون الهجرة بعض الدعم المالي للأفراد الذين يهاجرون أو يعودون الى العراق بشكل طوعي، وإسهامات تمويلية موجهة الى جهود إعادة الإندماج للعائدين العراقيين. هذا الدعم القائم على أساس الأفراد يستكمل بالمساعدات الدولية الإنسانية للعراقيين العائدين إلى ديارهم عن طريق مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، التي من ضمن مموليها، السويد والمفوضية الأوروبية. إن المساعدات الانسانية السويدية للعراق، بما في ذلك الدعم للعراقيين الذين فروا الى الدول المجاورة، تديرها الوكالة السويدية للتعاون التنموي العالمي من خلال المبالغ المخصصة للمساعدات الإنسانية التي تديرها الوكالة وفق ستراتيجيتها للمساعدة الإنسانية للأعوام ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠.

أما في مجال التجارة والمساعدات المخصصة للقطاع الخاص فهناك عدد من المبادرات السويدية. للقطاع الصناعي السويدي تاريخ طويل في العراق، ومصالح متزايدة في البلاد. كما أن الشركات السويدية جاهزة أيضا للمساهمة في اعادة اعمار العراق. وتستثمر شركة رأس المال الاستثماري Swedfund في الاستثمارات في العراق، كذلك الأمر بخصوص مجلس التصدير السويدي الذي سيكون له وجود في العراق لدعم فرص نجاح الشركات السويدية. هناك أيضا العديد من المبادرات في السويد لتأسيس غرفة تجارة سويدية عراقية. ويشكل الأفراد في السويد من ذوي الأصول العراقية مورداً هاماً في هذا الصدد. شرعت الحكومة في تنفيذ مشروع للاستفادة من رجال الاعمال السويديين من ذوي الخلفية العراقية لتطوير العلاقات التجارية الدولية.

هناك عدة مبادرات للتعاون بين الجامعات في السويد والعراق. ويوجد عدد من المنح السويدية والأوروبية، ولكن في كثير من الحالات تم الاستفادة من هذه المنح وغالبا ما تكون الجامعات العراقية على استعداد لتحمل التكاليف بنفسها.

رغم اختلاف الأدوار والصلاحيات فان التعاون مع السلطات السويدية الأخرى وغيرها من المنظمات العاملة في العراق من الأهمية بمكان في تخطيط المساعدات. كما أنها تشكل أساساً محتملاً لمستقبل أوسع للإسهام المشترك. لذلك ينبغي على الوكالة السويدية للتعاون التنموي الدولي في تخطيطها المساعدة والتشاور بإنتظام وتبادل الخبرات مع سائر الجهات المساهمة السويدية. ستعمل الوكالة على أن تكمل السلطات السويدية بعضها بعضا، دون تداخل والشفافية سوف تكون متاحة أيضا للتعاون في شكل مشاريع مشتركة، مثلاً في مجال الأنشطة التجارية أو في مجال النشاطات المتصلة بتعزيز الإجراءات التي لها علاقة في مجالات مثل الهجرة.

٤,٣ *العلاقات السويدية الأخرى*

تتواجد الجمعيات السويدية قنديل وديباكونيا في إقليم كردستان العراقي منذ أوائل التسعينات. ومن خلال المنتدى Syd هناك أيضا عدد من المنظمات السويدية - العراقية العاملة في مجال حقوق الإنسان. كما تقوم أيضاً منظمة امرأة لامرأة في دعم شبكات المنظمات النسائية في العراق. إنطلاقاً من منظور المنظمات القليلة التي كانت على استعداد للعمل في العراق، فأنه من المهم الاستفادة من تلك الموجودة بالفعل فى العراق.

٤,٤ المزايا النسبية السويدية

بالإضافة إلى العلاقات الوثيقة تاريخيا والسياسة السويدية السخية للاجئين وهذا العدد الكبير من السويديين - العراقيين، كانت للسويد مع العراق علاقات تجارية وثيقة. فالسويد، والمنتجات والخدمات الاستشارية السويدية لا تزال معروفة وتلقى تقديراً عالياً في العراق. لقد قدمت السويد مساعدات انسانية الى العراق منذ عام ١٩٩١ وبعد الغزو في عام ٢٠٠٣ ، كانت للسويد سمعة جيدة بين سكان العراق كونها لم تكن جزءاً من قوات التحالف. وللسويد أيضا سمعة دولية عالية في مجال الديمقراطية، والمساواة، والعمل مع حقوق الطفل.

٤,٥ خلاصة عن الدور السويدي

السويد بلد صغير نسبيا ولكنها مشهورة وهي بلد فاعل معروف في العراق. إن العلاقات الوثيقة تجعل من السويد جهة مانحة محترمة. كما أن التقاليد الديمقراطية السويدية العريقة تمنحها مزايا للعمل ومتابعة قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية حيث تعتبر السويد دولة محايدة في بيئة مسيسة جداً. وينبغي على السويد حماية هذا الدور والاستفادة منه في كل من الحوار والخيار الستراتيجي للدعم. في منظور ما ورد أعلاه، واعادة فتح السفارة تتوفر للسويد إمكانيات سد الفراغات التي تجد الجهات المانحة الأخرى صعوبة ملئها.

٥. الاعتبارات المتعلقة بأهداف واتجاه التعاون في المستقبل

لا تزال الحالة الأمنية الصعبة وعدم وجود خطة عمل وسيادة القانون تشكل عقبات خطيرة أمام التنمية في العراق. كما إن عدم القدرة على وضع عائدات النفط الكبير في إعادة الإعمار والاستثمار يشكل عقبة رئيسية. ولذلك، فإن دعم القدرة ينبغي أن يكون النهج الرئيسي الذي تعتمده السويد في أعمال التعاون التنموي مع العراق.

تسود العراق أوجه قصور كبيرة فيما يخصّ إحترام حقوق الإنسان. لذلك فأن الدعم لمؤسسات الدولة التي تعمل على تعزيز حقوق الإنسان ومواصلة الدعم السويدي لقدرة منظمات المجتمع المدني العراقية العاملة من أجل حقوق الإنسان، أمر مبرر. إن تقرير النزاع وحالة الفقر الذي يشكل الأساس لهذه الستراتيجية يسلط الضوء أيضاً على دعم منظمات المجتمع المدني التي لها حاجة خاصة من منظور قضايا الفقر.

في مؤتمر وطني عقد في بغداد، أكدت الحكومة العراقية وممثلين عن لأمم المتحدة على أهمية وجود قطاع خاص قوي للبدء في اعادة الاعمار وخلق فرص العمل وتنويع الاقتصاد في العراق، ولا سيما في سياق تزايد البطالة في صفوف الشباب. كما أن عدم معرفة القوانين الدولية والاتفاقات التي تنظم التجارة العالمية بين السلطات العراقية والشركات يشكل عامل ضعف لشروط التجارة. ولذلك سوف تحاول السويد استعراض مداخل دعم الهياكل التي تسهّل تنمية القطاع الخاص العراقي وزيادة المشاركة في التجارة الدولية على أساس مبادئ العمل التجاري المسؤول.

في خطاب الحكومة تحت عنوان التحديات العالمية - مسؤوليتنا (٨٩ : ٢٠٠٧/٠٨ .skr) تم تسليط الضوء على القطاع الصناعي السويدي كلاعب مهم يمكن لمقدرته على المبادرة، وخبرته والكفاءة والقدرة الكامنة لديه، المساهمة في التنمية العالمية ومحاربة الفقر ويتعين أخذه بعين الإعتبار في كل حوار بشأن التعاون في مجال التنمية واعتباره شريكاً ممكناً. وفي العراق، تملك الشركات السويدية خبرة واسعة في مجال البنى التحتية المستدامة، الأمر الذي ينبغي النظر فيه.

إن اختيار مجالات التعاون تنطلق من أساس الحاجة إلى مزيد من الثقة بين المواطنين والدولة، والتي ترتبط جزئيا بانعدام قدرة المجتمع على تقديم الخدمات وخلق فرص عمل، فضلا عن أوجه

القصور في احترام حقوق الإنسان والمؤسسات الديمقراطية الضعيفة. إنطلاقاً من الخبرات السابقة وضرورة وجود تطور ديمقراطي سلمي، وتعزيز احترام حقوق الإنسان، وإعادة الإعمار، وتوفير فرص العمل يتركز العمل السويدي للتعاون التنموي على القطاعات التالية : (أولاً) الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان، و (ثانياً) التجارة، والصناعة والنظام المالي.

تقدم الستراتيجية أهداف جزئية واضحة المعالم وقابلة للقياس، الأمر الذي سيوفر المزيد من التخطيط الستراتيجي وبشكل أكبر مما كان عليه الحال في السابق. تم تقسيم قضايا حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي الى قطاعين فرعيين مستقلين لهما أهدافهما الخاصة من أجل الوضوح في التركيز. إذا كانت التطورات في العراق تسير في اتجاه إيجابي، ويمكن أن تأخذ البلاد المزيد من المسؤولية المالية لاعادة الاعمار، يمكن للسويد الانتقال تدريجيا إلى عمل أوسع وتحويل تركيز التعاون التنموي لكي يتكثف العمل في مجال حقوق الإنسان.

التنسيق بين الجهات المانحة الرئيسية في العراق يظهر عيوب كبيرة، ومحدودية الوجود بسبب الوضع الأمني يشكل تحديا بالنسبة لجميع الجهات العاملة. البيئة السياسية المتغيرة، وتفشي الفساد يفرض شروطاً معينة على إدراك المخاطر. مع زيادة الحضور، واختيار ستراتيجي للجهود، والتركيز على القطاعات والأعمال والتعاون مع المانحين الآخرين من حيث التحليل والمتابعة والتقييم، تتوفر شروط للسويد على المساهمة بفعالية في تنمية العراق.

السويد بلد صغير بين الجهات المانحة، ولكنها تستطيع الاستفادة من سمعتها الطيبة في العراق. والسويد معروفة بالتقاليد الديمقراطية العريقة والعمل من أجل حقوق الإنسان والمساواة. ويوفر العدد الكبير من السويديين العراقيين روابط قوية بين البلدين. كما أن نقل السويد لسفارتها الى بغداد وفر فرصاً جديدة لدعم إعادة الإعمار وتعزيز العلاقات أكثر بين البلدين، الأمر الذي يجعل السويد على الرغم من محدودية ميزانية المساعدات تمتلك مزايا نسبية مهمة للعمل مع قضايا التنمية في العراق.

Ministry for Foreign Affairs
Sweden

103 39 Stockholm
Telephone: Int+46-(0)8-405 10 00, fax: Int+46-(0)8-723 11 76, web site: www.ud.se
Cover: Editorial Office, The Ministry for Foreign Affairs
Printed by XGS Grafisk service, 2009
Article no: UD 09.108